General Debate – OPCW – EC 110 مداخلة – جلسة المجلس التنفيذي

مداخلة د. محمد كتوب رئيس فريق الأمن الدولي ومنع الانتشار

في وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية

في النقاش العام – جلسة المجلس التنفيذي 110 في 7- 10 أكتوبر 2025

أود أن أشكر رئاسة المجلس وسعادة مدير عام المنظمة لعملهما الدؤوب ولإيلاء الملف السوري الاهتمام الكافي لمواجهة التحديات الكبيرة.

تقدر الجمهورية العربية السورية عاليا **الجهود الكبيرة** المبذولة **من فرق الأمانة الفنية،** وكافة الدول الأطراف في الاتفاقية، وخاصة **دولة قطر** لتمثيل مصالح سوريا في المنظمة، ودعمها لوضع الإطار القانوني والعملياتي لمسار تدمير أي بقايا للسلاح الكيميائي لحقبة الأسد من خلال مشروع القرار الذي قدمناه بالتعاون مع البعثة القطرية. كما نقدر روح التعاون العالية لدى الدول الأطراف في دعم مشروع القرار ورعايته.

عملت على مدار الاثني عشر عاما الماضية على توثيق الانتهاكات الكيميائية في سوريا وفي عدة مؤسسات غير حكومية، وأشعر هذا الأسبوع، **وأنا أزور لأول مرة مبنى** منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ممثلا لحكومة بلادي، أنني **في بيئة صديقة** أحمل معها هدفا مشتركا في **منع الانتشار ومكافحة الإفلات من العقاب.**

واجه السوريون برنامجا كيميائيا تم البدء ببنائه منذ **السبعينات من القرن الماضي** حتى سجل آخر استخدام للأسلحة الكيميائية في الخامس من ديسمبر من عام 2024، أي **قبل تحرير سوريا بأقل من ثلاثة أيام.** وشكل هذا الملف منذ وضعه على جدول أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية **تحد كبير** نتيجة **تلاعب نظام الأسد** واستمراره في استخدام الأسلحة الكيميائية ووضعه **القيود أمام عمل فرق الأمانة الفنية،** ونتيجة **عدم تحرك المجتمع الدولي لإيجاد آلية مسائلة** تردع الجناة.

لقد عبرت سوريا الجديدة عن **إرادة سياسية،** وبكل المستويات، للإيفاء بالتزاماتها تجاه معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وذلك من خلال **عمل وتصريحات والحكومة** وقيادتها على أعلى المستويات، حيث أكد معالي وزير الخارجية والمغتربين، في كلمته أمام هذا المجلس في آذار الماضي، أننا في نقطة **مفصلية** لمرحلة جديدة بدأت الآن وستكون **خالية من أسلحة الأسد الكيميائية.**

أو من خلال المجتمع المدني حيث عقدت منظمات سورية حقوقية مع مجموعات من ذوي الضحايا الاسبوع الماضي، **المؤتمر الثالث لمكافحة الإفلات من العقاب لاستخدام الأسلحة الكيمائية،** ولأول **مرة في دمشق،** وبرعاية وتمثيل حكومي سوري رفيع المستوى، بعد سنتين متتاليتين من انعقاد المؤتمر هنا في لاهاي إبان حكم الأسد.

تترجم الجمهورية العربية السورية هذا الالتزام إلى **تعاون كبير** مع فرق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم كافة التسهيلات من **حصانة دبلوماسية** تسهل حركتهم، ومن **وصول للمواقع** المشتبهة، بما فيها مواقع تقوم حكومتي بالإبلاغ عنها فيما لم يصرح عنها النظام السابق، إضافة إلى الوصول غير المقيد **لكافة المعلومات** المتوفرة.

وعلى الرغم من أن سوريا تدرك تماما **التحديات** التي تواجهها في هذا الملف، وخاصة الظروف الأمنية سواء المتعلقة بمخلفات الحرب أو **الاعتداءات الإسرائيلية**، إلا أن هذا يدفع الفرق الوطنية إلى المزيد من الجهود والعمل الحثيث على مدار الساعة.

فكل **عملية انتشار لفرق الأمانة الفنية تترافق مع جهود كبيرة** من فرق الاستطلاع وإزالة مخلفات الحرب والترفيق الأمني والتوثيق، ودراسة احتمالات العمل التقني والهندسي وقطف العينات من الموقع ومتابعة التحقيقات وتسليم العينات والوثائق، إضافة إلى الفرق الداعمة بما يشمل تجهيز خطط الإخلاء والسلامة والاستجابة الطبية لأي طارئ أثناء زيارة كل موقع، وهذا يستدعي تدخل فرق من العديد من الهيئات الحكومية.

أيها السيدات والسادة:

إن سوريا اذ تستعد لاستقبال بعثة دائمة لفرق الأمانة الفنية فإنها تعمل على تأسيس وحدات وأقسام مختصة بهذا الملف في كل الوزارات المعنية.

كما نؤسس **مجموعة عمل لتنسق** بين الوزارات المختلفة لتكون النواة لإعادة تأسيس **اللجنة الوطنية قبل الاجتماع القادم للجان الوطنية في نوفمبر**. أيضا استأنفت سوريا عملية **إرسال التقارير الشهرية** التي نلتزم بها بناء على قرارات المجلس التنفيذي.

يتوازى ذلك مع عملية تحقيقات وجمع معلومات، سواء بغرض البحث عن أي بقايا للأسلحة الكيميائية لحقبة الأسد، أو لدعم **مسار عدالة وطني** في صون حقوق الضحايا وتخليد الحقيقة وضمان عدم التكرار.

ومع وجود **تعاون من كل الدول الأطراف**، فإن وضع هذا المسار ضمن إطاره القانوني والعملي المناسب سوف يحول ملف بقايا البرنامج الكيميائي لحقبة الأسد **إلى نموذج ريادي يحتذى به ويعزز العرف الدولي ونظام منع الانتشار العالمي**.